

للأغراض الجمركية مضافاً إليها الضريبة الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الضرائب والرسوم، وعلى مصلحة الجمارك توفير قيمة الرسم المحصل إلى الإدارة العامة المختصة برسم التنمية بمصلحة الضرائب المصرية بأية وسيلة من وسائل الدفع غير النقدي خلال خمسة عشر يوماً من بداية الشهر التالي لشهر التحصيل، وتقديم الإقرار الشهري للإدارة ذاتها عن قيمة ما تم تحصيله.....".

وعليه وفي ضوء ما سبق سرده وحيث تم اخضاع الصنف الوارد بالبيان الجمركي رقم ٩٧٨٠٦ لمؤسسة الكامل للتوريدات العامة والاستيراد والتصدير والمتضمنة وفقاً للقاتورة واستمارة تسجيل إضافات الأعلاف طرفكم "محسنات شهية للقطط والكلاب (في شكل سائل ومسحوق)" سواء وردت مهيئة للبيع بالتجزئة أو غير مهيئة للبند الجمركي رقم ٢٣٠٩٠٩٠٩٠ كمحضرات لتغذية القطط والكلاب، ومن ثم يخضع لأحكام البند (٢٣) من نص المادة الأولى من قانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته، وذلك عني اعتبار أن ذلك يعد من الأمور الموضوعية التي تختص بها مصلحة الجمارك المصرية.

السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية للتعريف والقيمة والمنشأ - مصلحة الجمارك المصرية

العنوان / ميناء الإسكندرية باب (١٤) مبني ٢٨ - الدور الرابع

تحية طيبة ... وبعد ،

المسطر بعاليه صورة ما أرسل الى " مدير عام الإدارة العامة لرسم التنمية وضريبة دعم التضامن " بخصوص الموضوع المشار إليه بعاليه . وهذا للعلم للتفضيل بالتنبيه لإتخاذ اللازم " وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير "

تحريراً في ٢٠٢٥/٢/٩

رئيس الإدارة المركزية للدراسات الضريبية
والخزف على قطاع البحوث الضريبية

مدير عام
الإدارة

مدير الإدارة

شاهيناز محمد محمود

د. علا لطفى

د. علا لطفى

وزارة المالية

مصلحة الجمارك

قطاع النظم والأجهزة الجمركية

الإدارة المركزية للتعريف والقيمة والمنشأ

19

ت

منشور تعريفات رقم (19) لسنة 2025

السادة جمرک /

تحية طيبة وبعد ،،

الموضح عاليه كتاب السيدة الأستاذة / رئيس الإدارة المركزية للدراسات الضريبية المشرف على قطاع البحوث الضريبية - مصلحة الضرائب المصرية (قيمة مضافة) رقم 869 في 2025/2/11 الوارد إلينا في 2025/3/3 بشأن خضوع "محسنات شهية القطط والكلاب (في شكل سائل ومسحوق) سواء وردت مهيئة للبيع بالتجزئة أو غير مهيئة" لأحكام البند (23) من نص المادة الأولى من قانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة رقم 147 لسنة 1984م وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

رجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بالفاقد اللازم نحو إدامته على الإدارات المختصة التابعة لسيادتكم وتنفيذ ما جاء بعاليه.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،

رئيس الإدارة المركزية
للتعريف والقيمة والمنشأ

مدير عام
الإدارة العامة للتعريف

مدير إدارة
الضرائب فير الجمركية

بسم اللو



مصلحة الضرائب المصرية
قطاع البحوث الضريبية
الإدارة المركزية للدراسات الضريبية
الإدارة العامة لبحوث ضرائب الدمغة ورسم التنمية

السيد الأستاذ/ مدير عام الإدارة العامة لرسم التنمية وضريبة دعم التضامن
العنوان / ١٣ شارع العاشر من رمضان - خلف وزارة الاقتصاد - شبرا

تحية طيبة ... وبعد ،

إيماء إلى كتابي رئيس الإدارة المركزية للتعريف والقيمة والمنشأ - مصلحة الجمارك المصرية الواردين إلينا (برقمي ١٩/١٨ في تاريخ ٢٠٢٥/١/٢١) بشأن طلب الأفادة بالرأي عن مدي خضوع الرسائل الواردة بالبيان الجمركي رقم ٤٩٧٨٠٦ لمؤسسة الكامل للتوريدات العامة والإستيراد والتصدير والمتضمنة وفقاً للفاتورة واستمارة تسجيل إضافات الأعلاف طرفهم "محسّنات شهية للقطط والكلاب (في شكل سائل ومسحوق) " لأحكام قانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤م وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وذلك في ضوء تظلم صاحب الشأن من خضوع الصنف سالف الذكر لرسم تنمية الموارد المالية للدولة.

نتشرف بالإفادة بأنه بدراسة الموضوع ضوء أحكام قانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة رقم

١٤٧ لسنة ١٩٨٤م وتعديلاته انتهى رأى الإدارة إلى ما يلي :

- إعمالاً لنص المادة الأولى بند (٢٣) من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤م وتعديلاته بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة، فإنه يفرض " رسم تنمية الموارد المالية للدولة " علي أغذية الكلاب والقطط والطيور الأليفة للزينة، سواء وردت مهياً للبيع بالتجزئة أو غير مهياً، وذلك بواقع (٢٥%) من قيمة الفاتورة للأغراض الجمركية مضافاً إليها الضريبة الجمركية والضريبة علي القيمة المضافة وغيرها من الضرائب والرسوم، وفي حال استيراد الأغذية المشار إليها فيلتزم الجمرک المختص بتحصيل هذا الرسم وتوريده إلي مصلحة الضرائب المصرية، وطبقاً للمادة (١٧) من اللائحة التنفيذية ذات القانون فإنه : " في حال استيراد أغذية الكلاب والقطط والطيور الأليفة للزينة يلتزم الجمرک المختص بتحصيل رسم تنمية الموارد المالية للدولة المنصوص عليه في البند (٢٣) من الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤م المشار إليه، سواء وردت هذه الأغذية مهياً للبيع بالتجزئة أو غير مهياً، ويتم حساب الرسم علي أساس قيمة الفاتورة